

**"إعلان ليبرفيل"**

**"الاجتماع 1st للقاضيات الأفريقيات"**

تحت شعار:

***"وجود المرأة الأفريقية في القضاء: التقييم والآفاق"،***

ليبرفيل، الغابون، من 02 إلى 6 مايو 2023

**بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائيومجلس** **الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة**

**(مسودة)**

نحن، المشاركات في **"الاجتماع الأول**  **للقاضيات الأفريقيات"، المجتمعين في ليبرفيل في الفترة من 2 إلى 6 مايو 2023،** لتبادل وتعزيز الممارسات التي تعزز السلطة القضائية من أجل تعزيز وتعزيز دور المرأة ومكانتها في القضاء؛

(ج)وفقا لالتزامات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول مابوتو، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، فضلا عن آليات أخرى مثل أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يهدف هذا "الاجتماع" الأول من نوعه في إفريقيا الذي ينظمه مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية في إفريقيا (CJCA) والذي حضره ما لا يقل عن ثلاثين (30) دولة أفريقية ، إلى إنشاء إطار للتفكير في العقبات التي تواجهها القاضيات الأفريقيات في حياتهن المهنية ، والتفكير في آفاق تنميتهن.

المشاركون في هذا "الاجتماع":

- ملاحظة عدم نزاهة عمليات تعيين القاضيات في النظم القضائية والقيود المفروضة على عمليات اختيارهن وتعيينهن في القضاء؛

- إدراك قدرة المرأة على إظهار القيادة في مجال العدالة؛

- الاعتراف بأن إشراك المرأة ووجودها في السلطة القضائية كان له أثر إيجابي؛

- وإذ يساورها بالغ القلق لأن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى العدالة تؤثر بشكل غير متناسب على المرأة؛

- العزم على إزالة الحواجز التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة في صنع القرار؛

- الالتزام بتعزيز وجود المرأة في المناصب القيادية القضائية؛ وتحسين الوصول إلى العدالة؛

وكان عقد أول "لقاء" للقاضيات الأفريقيات فرصة لتقييم وجود المرأة الأفريقية في النظام القضائي، ومناقشة توصيات ملموسة بشأن آفاق تمكين المزيد من التقدم في القيادة النسائية في أفريقيا والاتفاق عليها كمدخل لتحقيق عدالة أفضل للجميع في المنطقة.

وحق المرأة في المشاركة الكاملة والمتساوية مع الرجل في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك القضاء، معترف به على نطاق واسع كحق من حقوق الإنسان.

وحتى الآن، اعتمد 49 بلدا من أصل 55 بلدا في أفريقيا بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). ويدعو هذا الصك الإقليمي الهام لحقوق الإنسان إلى المساواة أمام القانون والتمثيل المتساوي للمرأة في الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون (المادة 8).

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت بعض البلدان الأفريقية خطوات لتعيين المزيد من القاضيات والمدعيات العامات على الصعيد الوطني. وازداد عدد القاضيات زيادة كبيرة في البلدان الأفريقية، حيث بلغ 50 في المائة من القضاة في بعض البلدان.

وعلى الصعيد الإقليمي، في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، من بين 11 قاضيا، هناك 5 نساء، بمن فيهن رئيسة المحكمة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال التمثيل العام للمرأة في المؤسسات القضائية الأفريقية منخفضا جدا، ولم يتحقق بعد التكافؤ بين الجنسين في النظم القضائية في العديد من البلدان في القارة، مع وجود عدد أقل من القاضيات في المناصب القيادية القضائية. وهذا هو الحال في بعض البلدان الأفريقية، حيث لا يزال تمثيل المرأة في مناصب رؤساء الولايات القضائية محدودا جدا، حيث تمثل المرأة أساسا في المحاكم الدنيا أو كمسجلة.

وتشمل الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى القضاء في أفريقيا الجوانب الثقافية والقانونية والمؤسسية والاجتماعية.

في ضوء الملاحظات القيمة والتبادلات الشاقة التي تم تبادلها خلال أعمال الاجتماع ، بما في ذلك العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت بالفعل حول وضع المرأة في النظام القضائي في إفريقيا مع توصيات ملموسة ، فإنرؤساء وممثلي المحاكم والمجالس الدستورية والمحاكم العليا وكذلك يلتزم المشاركون في "الاجتماع" بمواصلة تطوير إطار التعاون بشأن مسألة وصول المرأة الأفريقية إلى القضاء وتطوير العديد من الأنشطة الأخرى الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النقاش بين المحاكم الأفريقية.

يتعهدون بموجب هذا بإطلاق الإجراءات التالية:

1. - تحديد العقبات الرئيسية التي تواجهها المرأة في دخول مهنة القضاء والقاضيات في الحصول على ترقية في قطاع العدالة، مع مراعاة توصيات الدراسات والبحوث التي أجريت بالفعل في هذا الشأن؛
2. (أ) تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى وتبادل هذه الممارسات الجيدة؛
3. تبادل وتقييم حالة المساواة بين الجنسين في النظم القضائية في أفريقيا؛
4. زيادة الوعي بفوائد المساواة بين الجنسين في نظام العدالة، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة في البلدان الأفريقية الأخرى؛
5. إضفاء الطابع المؤسسي على "الاجتماع" بين الولايات القضائية الأعضاء في المجلس بحيث يكون إطارا سنويا للنقاش وتبادل الخبرات بشأن وجود المرأة الأفريقية في السلطة القضائية وغيرها من المواضيع المتخصصة التي يحددها القضاة؛
6. إنشاء شبكة القاضيات الأفريقيات، بما في ذلك من خلال منصة مخصصة على الإنترنت؛
7. تحديد وتنفيذ تدابير ملموسة وآليات رصد للمساعدة على زيادة وجود المرأة ووضعها الاستراتيجي في المؤسسات القضائية، بما في ذلك بدعم من الشركاء؛
8. التفكير في الآليات المحددة لاستدامة هذه الاجتماعات وتنفيذها في إطار منتدى إقليمي وتحديد المواضيع التي يمكن مناقشتها في الاجتماعات المقبلة
9. إشراك منبر القاضيات مع المنظمات الإقليمية المتخصصة، مثل المحكمة الأفريقية للقضاة ومصايد الأسماك، والرابطة الدولية للقاضيات ، ومعهد المرأة (أ)

ويعرب المشاركون عن شكرهم العميق للمنظمات الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمم المتحدة في العاصمة، والرابطة الدولية للقاضيات، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهم والتزامهم بالنهوض بالقاضيات في أفريقيا.

ويغتنم المشاركون هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكرهم وامتنانهم العميق للرابطة على تنظيم ومبادرة هذا الاجتماع، وللقاضية الموقرة**، السيدة ماري مادلين مبورانتسو** رئيسة المحكمة الدستورية لجمهورية غابون، على رئاسته المتميزة ل "**الاجتماع".** ولما قامت به من أجل تطوير وتحقيق القاضيات في أفريقيا.

يعبرون عن مشاعر الامتنان العميق.

حرر في ليبرفيل ، الأربعاء 4 مايو 2023.